العدساني: إستراتيجية المؤسسة تهدف إلى زيادة نسبة استخدام المنتجات الوطنية

«البترول»: 1.3 مليار دينار قيمة المحتوى المحلي في المشروعات النفطية

نزار العدساني وعدد من المشاركين الحضور

جانب من الحضور خلال الندوة

◆ 1.8 مليار دينار إجمالي قيمة عقود مشروعي «الوقود البيئي» و«مصفاة الزور»

◆ «الكويتية البترولية» ستطرح مناقصات لتقديم خدمات في مجال المرافق البحرية والتخزين

◆ الزعابي: البترول تنوي الدخول في فرص استثمارية لتصريف كميات من الموارد الهيدروكربونية الكويتية

أكد الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني امس الأربعاء اهتمام المؤسسة بدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وزيادة نسبة المحتوى المحلي في المشروعات والأنشطة النفطية البالغ 3ر1 مليار دينار كويتي (نحو 3ر4 مليار دولار أمريكي) في العام المالي (2016–2017).

جاء ذلك في كلمة ألقاها العدساني نيابة عن وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي في افتتاح مؤتمر استراتيجية تحويل الكويت إلى مركز لتطوير الصناعات النفطية والذي يستمر يوما واحد تحت عنوان (الفرص الصناعية المترتبة على المشاريع النفطية).

وقال إن جهود المؤسسة ترتكز على زيادة قيمة المحتوى المحلي بالمشروعات النفطية الضخمة الجاري تنفيذها مثل (الوقود البيئي) و(مصفاة الزور) إذ من المتوقع أن تبلغ قيمته 8ر1 مليار دينار (نحو 9ر5 مليار دولار) من إجمالي قيمة عقود المشروعين.

وأضاف أن استراتيجية المؤسسة تهدف إلى زيادة نسبة استخدام المنتجات الوطنية والخدمات المحلية في مشروعات القطاع وتطوير الصناعات القائمة على الصناعة النفطية والتي تؤدي بدورها إلى نمو الاقتصاد المحلي وتعدد مصادر الدخل.

وأكد أهمية دور المشروعات النفطية في توفير فرص صناعية تعمل على تطوير القطاع الخاص والقاعدة الصناعية محليا والتي تعد رافدا أساسيا للاقتصاد الوطني. وذكر أن المؤسسة تعمل على توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للعمالة الوطنية في القطاع الخاص إذ وضعت برنامجا متكاملا لتعزيز مشاركة هذا القطاع في الأنشطة والمشروعات النفطية الحالية والمستقبلية انطلاقا من إيمان القطاع النفطي بأهمية دوره في دعم الاقتصاد المحلي.

ولفت إلى أن البرنامج يرتكز على عدة محاور أبرزها الاعتماد على القطاع الخاص في توريد المواد وتقديم أعمال المقاولات والهندسة والخدمات المساندة وإشراك هذا القطاع في المشروعات والأنشطة النفطية فضلا عن تشجيعه على استغلال مخرجات عمليات المؤسسة في إقامة صناعات لاحقة وتوظيف وتنمية الكوادر الكويتية. وأوضح أن المؤسسة تعمل على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الصناعة النفطية فضلا عن توفير عوامل النجاح اللازمة له لتوطين الصناعة تماشيا مع الخطة التنموية للدولة والمبنية على منهج الاصلاح الاقتصادي المتضمن تعزيز مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقال العدساني إن القطاع النفطي لديه إنجازات عديدة في مجال إشراك القطاع الخاص في انشطته ومشروعاته ولعل أبرزها إنشاء شركتي بوبيان والقرين للبتروكيماويات وإشراكهما في مشروعات الأوليفينات والعطريات القائمة فضلا عن طرح 80 محطة وقود للقطاع الخاص.

وأشار إلى الاستعانة بالبنوك المحلية في تمويل المشروعات النفطية إذ ساهمت بتمويل قيمته 2ر1 مليار دينار (نحو 4 مليارات دولار) من مشروع الوقود البيئي.

وأكد حرص المؤسسة على إشراك البنوك المحلية والعالمية في تمويل مشروعاتها لاسيما (بناء المرافق الدائمة لاستيراد الغاز المسال) و(بناء الناقلات) و(مجمع البتروكيماويات المتكامل) مع مصفاة الزور ومشروع (الدبدبة) للانتاج الطاقة الشمسية.

وبين أن مؤسسة البترول قامت في الآونة الاخيرة عبر شركاتها التابعة بطرح مجموعة من الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص أبرزها مشروع مصنع استخلاص المعادن من المواد الحفازة المستهلكة ومصنع لإنتاج صفائح البولي بروبلين لإنتاج منتجات متعلقة بالصحة والنظافة.

وأوضح أن هذه الفرص تضمنت أيضا إنشاء مصنع لألياف البولي بروبلين لإنتاج منتجات متعلقة بمجالات البناء وأكياس الأسمدة ومشروع إنشاء مصنع صفائح البولي ايثيلين لاستخدامات التغليف. ولفت إلى تعاون المؤسسة مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية في طرح أربع فرص متعلقة بمواد وخدمات للقطاع النفطي يتم توفيرها من قبل القطاع الخاص فضلا عن تعاون المؤسسة مع الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لطرح 43 محطة وقود للمبادرين من الشباب.

وذكر أن الشركة الكويتية البترولية المتكاملة ستقوم بطرح مناقصات لتقديم خدمات في مجال المرافق البحرية والتخزين ومناولة الكبريت ومعالجة المياه الصناعية المتخلفة لمشروع مصفاة الزور.

وأضاف العدساني أن المؤسسة لديها العديد من المشروعات النفطية المستقبلية المرتبطة بتحقيق استراتيجية القطاع والتي من شأنها المساهمة في تطوير القطاع الخاص وخلق فرص استثمارية جديدة.

وأفاد بأن المؤسسة وضعت استراتيجية واضحة المعالم طويلة الأجل تستهدف الاستغلال الأمثل للثروة الهيدروكربونية بقصد تحقيق التنمية المستدامة ودعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل وحماية البيئة محليا ودوليا والحد من تأثير التغيرات المناخية.

وشدد على أن خطة القطاع النفطي "طموحة" وتسعى إلى النمو والاستدامة والتميز في الأداء في جميع الأنشطة النفطية لافتا إلى وجود "تحديات كبيرة تواجه القطاع النفطي الكويتي وتستوجب العمل الجماعي والشراكة على أساس الكفاءة مع القطاع الخاص".

قالت العضو المنتدب للتخطيط والمالية في مؤسسة البترول الكويتية وفاء الزعابي امس الاربعاء إن المؤسسة لديها خططا للتوسع في الطاقة التكريرية تدريجيا لتصل إلى نحو مليوني برميل يوميا بحلول 2035.

جاء ذلك في كلمة القتها الزعابي خلال افتتاح مؤتمر (استراتيجية تحويل الكويت إلى مركز لتطوير الصناعات النفطية) الذي يستمر يوما واحد تحت عنوان (الفرص الصناعية المترتبة على المشاريع النفطية). وأكدت ضرورة ضمان تعظيم تصريف النفوط الكويتية الثقيلة في مصافي التكرير المحلية لتلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة وتحقيق التكامل بين عمليات التكرير والبتروكيماويات داخل البلاد.

وبخصوص التكرير والتصنيع خارج الكويت قالت الزعابي إن مؤسسة البترول تنوى الدخول في فرص استثمارية مجدية اقتصاديا عن طريق المشاركات أو التحالفات والتركيز على الأسواق الواعدة لتصريف كميات من الموارد الهيدروكربونية الكويتية تدريجيا لتصل إلى 3ر1 مليون برميل يوميا بحلول 2035.

وأضافت ان تحقيق التكامل الفعال بين عمليات التكرير وعمليات البتروكيماويات يعظم القيمة المضافة ويحافظ على الوضع التنافسي للمنتجات الكويتية في سوق التجزئة في أوروبا فضلا عن التوسع في المناطق ذات النمو المرتفع.

وحول نصيب القطاع الخاص المحلي من مشروعات التكرير والتصنيع والبتروكيماويات ذكرت أنه سيتم إتاحة له لإقامة صناعات تحويلية لاحقة في الكويت عبر توفير 10 فرص كحد أدنى في 2025.

وأكدت تعزيز مشاركة القطاع الخاص في أنشطة واستثمارات المؤسسة الحالية والمستقبلية عبر توفير 4 فرص كحد أدنى عام 2020 و5 فرص إضافية كحد أدنى عام 2025.

وأشارت إلى أنه سيتم زيادة حصة القطاع الخاص المحلي من إنفاق المؤسسة وشركاتها التابعة مع الالتزام بأن تكون نسبة 30 في المئة على الأقل من إجمالي الانفاق الرأسمالي من خلال الموردين والمقاولين المحليين.

وأشارت إلى تخصيص أرض المنطقة الصناعية لمؤسسة البترول في نوفمبر الماضي بمساحة 41ر7 كيلومتر مربع والتي ستسهم في تطوير الاقتصاد المحلي وتشجيع وتعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة النفطية وتنويع القاعدة الصناعية في دولة الكويت وخلق فرص عمل حقيقية للعمالة الكويتية في القطاع الخاص.

وأضافت أن هذه المنطقة ستعمل على سد احتياجات الصناعة النفطية المحلية من المواد والخدمات بالسرعة الممكنة وبتكلفة أقل وجودة عالية فضلا عن تسهيل حصول القطاع الخاص المحلي على أراض صناعية مناسبة إذ سيتم توطين الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة.

وذكرت أن المنطقة الصناعية تتمتع بقربها من المصافي والمصانع التابعة للقطاع النفطي والبنى التحتية والخدمات المتكاملة.

ولفتت إلى أن المنطقة ستسهم في توفير الأراضي الصناعية المناسبة وخفض التكاليف على الموردين المحليين بما يسهم في خفض كلفة شراء المواد والخدمات على القطاع النفطي إضافة الى قصر مدة التوريد للمواد والخدمات المطلوبة وخفض كلفة تخزين المواد والتخلص من مشكلة المواد المخزنة ذات الصلاحية المنتهية.

وبينت أن المنطقة الصناعية ستضيف بين 200 إلى 400 مليون دينار (نحو 660 مليون دولار إلى 3ر1 مليار دولار) سنويا إلى الاقتصاد الوطني بحلول 2025 فضلا عن توفير بين 7000 و 14000 فرصة عمل مباشرة وبين 3500 و 7000 فرصة عمل غير مباشرة من المتوقع أن تتناسب 25 في المئة من تلك الوظائف مع العمالة الوطنية.

وفي سياق متصل قالت الزعابي في تصريح للصحفيين على هامش المؤتمر إن المؤسسة حصلت على الموافقات اللازمة لتخصيص ارض مشروع المنطقة الصناعية النفطية في منطقة الزور مبينة أن توجهات المؤسسة في عمليات تمويل المشروعات ترتكز على التمويل الذاتي والخارجي.

وأضافت أن الاعتماد الرئيس سيكون على التمويل الخارجي بنسب تتراوح بين 60 إلى 70 في المئة في حين ستبلغ نسب التمويل الذاتي ما بين 30 إلى 40 في المئة.

وأوضحت أن عملية تمويل المشاريع سوف يشمل بنوكا محلية وخارجية ووكالات ائتمان الصادرات العالمية لافتة الى ان هناك مجموعة من المشاريع في القطاع النفطي تنتظر الموافقات عليها وبالتالي ستدخل لاحقا في عمليات التمويل.

وذكرت أن هذه المشروعات تتضمن بناء ناقلات نفط جديدة ومشروع الدبدبة للطاقة الشمسية ومشروع استيراد الغاز في منطقة الزور والذي دخل مرحلة فعلية من مرحلة التمويل.

وحول مشروع مصفاة الدقم في سلطنة عمان قالت الزعابي إن "المشروع في الوقت الراهن يوزع بالتساوي بين الشركاء في الكويت وعمان" مؤكدة على ان "الجانبين يسعيان الى دخول شريك استراتيجي متخصص في المرحلة المقبلة".

من جهته أكد رئيس مجلس إدارة شركة الدرة للخدمات النفطية وليد الحوطي ان التوسع في الصناعات النفطية ومشتقاتها يمثل مدخلا مهما نحو إحياء الدور الريادي للقطاع الخاص.

وأكد الحوطي في كلمته التي القاها نيابة عن القطاع الخاص أهمية دور القطاع في قيادة التنمية ورفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تطوير الصناعات النفطية إلى نحو 25 في المئة.

ولفت الى ان هذا يتطلب رؤية مشتركة وتحديد الأدوار والأولويات وتشخيص العقبات وتحديد المطالب ووضع وثيقة مشتركة مع القطاع الخاص تحدد أسس وسبل التعاون التي ستبنى عليها الشراكات المستقبلية ومناقشة فرص ومشاريع تطوير الصناعات النفطية للاستعداد لها.

وقال إن التوسع في مجالات الصناعات النفطية يمثل تحدي كبير للدول النفطية للعبور نحو افاق تتخطى مفهوم الإنتاج والبيع لافتا إلى أن النفقات الرأسمالية التي أعلنتها مؤسسة البترول والبالغة نحو 508 مليارات دولار حتى 2040 تعد رسالة مطمئنة للقطاع الخاص.

وأضاف أن القطاع الخاص يعلم أن التوسع في الصناعات النفطية هو "طوق النجاة" الوحيد لاستمرارية تحقيق إيرادات مستقرة ومستدامة وبناء اقتصاد تنافسي قوي ومتين "ولعل الأزمة المالية العالمية خير مثال فالدول الصناعية الكبرى كانت أسرع في التغلب على تداعياتها وهو ما يشجعنا أكثر على ان نغير نموذج العمل والاتجاه الى القطاعات التشغيلية والصناعية تحديدا".

وأكد مضي القطاع الخاص بعزيمة واصرار في التوسع في الصناعات النفطية معربا عن أمل القطاع في المزيد من الفرص الجديدة من مؤسسة البترول التي تعد اهم عنصر لنجاح الصناعات النفطية الكويتية.

الأرصدة المخصصة للإنقاذ لليونان صُرفت بعد القيام بإصلاحات إضافية

«الوطني للاستثمار»: ارتفاع مؤشر «مورغان ستانلي» لجميع الدول بنسبة 5.6 بالمئة

◆ الأسهم اليابانية سجلت أداءً إيجابيًا بنسبة 1.5 بالمئة وفقًا لقياس مؤشر نيكاي 225

◆ الأسهم الأوروبية أقفلت في يناير على ارتفاع بنسبة 1.6 بالمئة وفقًا لقياس Stoxx Europe 600

قال تقرير الوطني للاستثمار عن أداء الأسواق العالمية والخليجية تقفل الشهر الأول من 2018 بأداء إيجابي لقد استهلت معظم الأسهم العالمية عام 2018 بأداء إيجابي. فقد ارتفع مؤشر مورغان ستانلي كابيتالانترناشيونال (MSCI) العالمي لجميع الدول بنسبة 5.6% في يناير. وفي الولايات المتحدة، لم يتمكن الكونجرس من الاتفاق على موازنة لسنة 2018؛ وقد نتج عن ذلك إغلاق للحكومة الفيدرالية لم يدم ذلك طويلًا، إذ انتقل الكونجرس إلى تمديد الموعد النهائي إلى 8 فبراير 2018 في جهد يرمي إلى إيجاد أرضية مشتركة للحل. أما في أوروبا، توصلت الأحزاب السياسية في ألمانيا إلى اتفاق لناحية تشكيل حكومة إطار على الرغم من أن التصويت النهائي داخل الحزب الديموقراطي الاجتماعي ما زال معلقًا. كما صُرفت الأرصدة المخصصة للإنقاذ لليونان بعد القيام بإصلاحات إضافية كجزء من برنامج الإنقاذ. وفي آسيا، لم يُجر بنك اليابان أي تغيير على سياسته النقدية. ومن ناحية السلع، ارتفع كل من الذهب وخام برنت بنسبة 3.3% مع إقفال خام برنت خلال الشهر فوق 70 دولار أمريكي للبرميل، وهو أعلى سعر له في نحو أربع سنوات.

وفي الولايات المتحدة، بلغ مؤشر مديري المشتريات في قطاع التصنيع وفقًا لشركة ماركيت ((Markit 55.5 مرتفعاً بحوالي 0.4 عن رقم ديسمبر، في حين حافظ مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات على مستواه عند 53.3 مقارنة بالشهر السابق. وهبطت مطالبات البطالة الأولية إلى 230،000 في آخر قراءة لها، في حين بلغ معدل البطالة في يناير 4.1% دون تغير عن رقم ديسمبر. وارتفعت أوامر شراء السلع المعمرة إلى 2.9% في ديسمبر بعد أن كانت تبلغ 1.7% في نوفمبر، قادتها أوامر شراء الطائرات والسيارات. وهبطت المنازل الجديدة وتصاريح البناء في ديسمبر مقارنةً بنوفمبر بنسبة 8.2% و0.1% على التوالي، في حين حققت مبيعات التجزئة نموًا بنسبة 0.4% على أساس شهري في ديسمبر. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع 2.4% على أساس مبدئي.

وحققت الأسهم الأمريكية أداءً إيجابيًا في يناير إذ أقفل كل من مؤشر ستاندرد آند بورز 500 SP ومؤشر داو جونز (Dow Jones) على ارتفاع بنسبة 5.6% و5.8% على التوالي.

وفي المملكة المتحدة، هبط مؤشر مديري المشتريات في قطاع التصنيع وفقًا لشركة ماركيت (Markit) مقارنةً بديسمبر على الرغم من أنه ظل فوق مستوى 50 عند 55.3 بينما بلغ مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات وفقاً لشركة ماركيت 53 في يناير منخفضًا بواقع 1.2 عن قراءة ديسمبر. وارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.4% في ديسمبر مقارنةً بالشهر الماضي، في حين هبطت مبيعات التجزئة بنسبة 1.5% على أساس شهري مقارنةً بنوفمبر. وظلت ثقة المستهلك سلبية على الرغم من تحسنها عن قراءة ديسمبر إذ ارتفعت من 13– إلى 9–. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع 0.5% على أساس مبدئي، مرتفعًا بذلك ارتفاعًا طفيفًا عن قراءة الربع الثالث التي بلغت 0.4%.

وأقفلت الأسهم في المملكة المتحدة الشهر الأول من العام في المنطقة الحمراء إذ هبطت بنسبة 2.0% وفقًا لقياس مؤشر FTSE 100.

وفي أوروبا، ظل مؤشر مديري المشتريات في قطاع التصنيع وفقًا لشركة ماركيت (Markit) ثابتًا عند 59.6 في ديسمبر، في حين ارتفع مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات وفقًا لشركة ماركيت إلى 58 عن رقم ديسمبر الذي كان يبلغ 57.6. وعلى أساس مبدئي، هبط مؤشر سعر المستهلك على أساس سنوي من 1.4% في ديسمبر إلى 1.3% في يناير، في حين ظلت ثقة المستهلك ثابتة في يناير عند 1.3. وانكمشت مبيعات التجزئة في ديسمبر على أساس شهري بنسبة 1.1% بعد أن كان قد حققت نموًا بنسبة 1.5% في الشهر الماضي.

وأقفلت الأسهم الأوروبية في يناير على ارتفاع بنسبة 1.6% وفقًا لقياس مؤشر Stoxx Europe 600.

وفي اليابان، حققت الصادرات والواردات نموًا في ديسمبر بنسبة 9.3% و14.9% على التوالي على أساس شهري ولو أنه أقل من الأرقام المسجلة في شهر نوفمبر.

وارتفع مؤشر سعر المستهلك في ديسمبر بنسبة 1.0% على أساس سنوي متجاوزًا بذلك المعدل البالغ 0.6% الذي سجله المؤشر في نوفمبر. وحققت تجارة التجزئة نموًا في ديسمبر بنسبة 0.9% على أساس شهري على الرغم من أن هذه النسبة كانت دون نسبة النمو المحققة في نوفمبر التي بلغت 1.8% بينما بلغت ثقة المستهلك 44.7 دون تغير عن ديسمبر، لكنها جاءت أدنى من التوقعات التي كانت محددة بمستوى 44.9.

وسجلت الأسهم اليابانية أداءً إيجابيًا بنسبة 1.5% وفقًا لقياس مؤشر نيكاي 225.

وفي الصين، حقق الميزان التجاري فائضًا في ديسمبر بقيمة 362 مليار يوان، أي بزيادة بنسبة 37% عن الشهر الماضي. وارتفعت الواردات والصادرات في ديسمبر بنسبة 18.7% و10.8% على الترتيب على أساس سنوي. وارتفعت مبيعات التجزئة لديسمبر بنسبة 9.4% على أساس سنوي على الرغم من أنها جاءت بنسبة أقل من نسبة الشهر الماضي التي بلغت 10.2%. وكان مؤشر مديري المشتريات في قطاع التصنيع وفقًا لشركة كايزين (Caixin) ثابتًا في يناير مقارنةً بديسمبر عند 51.5، في حين ارتفع مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات إلى 54.7 مقارنةً بـ 53.9 لشهر ديسمبر. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع 1.6% على أساس مبدئي، وهي نسبة تقل قليلًا عن قراءة الربع الثالث التي بلغت 1.7%.

وأقفل مؤشر مورغان ستانلي كابيتالانترناشيونال للأسواق الناشئة على ارتفاع بنسبة 8.3% في يناير، في حين أنهى مؤشر بورصة شنغهاي المركب يناير في المنطقة الخضراء بارتفاع بنسبة 5.3%.

وحققت أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي أداءً إيجابياً في يناير إذ ارتفع مؤشر مورغان ستانلي كابيتالانترناشيونال لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 5.8%. وكان الهبوط من نصيب سوق عُمان للأسهم فقط حيث تراجع بنسبة 2.0%. وكان أفضل أداء في دول مجلس التعاون الخليجي من نصيب سوق قطر للأسهم الذي ارتفع بنسبة 8.0%.

الصبيح: اطلاق المؤشر المعرفي لمؤسسات الدولة العام الحالي

هند الصبيح

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية الكويتية هند الصبيح امس الأربعاء أن الأمانة العامة للتخطيط ستطلق المؤشر المعرفي للمؤسسات العامة خلال العام الجاري.

جاء ذلك خلال افتتاح منتدى الكويت للاقتصاد المعرفي ال2 المقام برعاية سمو أمير البلاد تحت عنوان (الحكومات المعرفية– أفضل الممارسات والدروس المستفادة) ويستمر يومين.

وقالت الصبيح في كلمة خلال الافتتاح إن (المؤشر المعرفي) المعني بقياس حجم وطبيعة وجودة وقيمة المعارف المتاحة في المؤسسات العامة يتيح لمتخذي القرار رسم السياسات والبرامج التنموية والتطويرية اللازمة لرفع كفاءة أداء وانتاجية تلك المؤسسات.

وأوضحت أن هذا المنتدى هو الثاني من نوعه إذ عقد الأول تحت شعار (المعرض الوطني لنقل المعرفة عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. وظائف الدولة المعاصرة من منظور الاقتصاد المعرفي) في فبراير 2016 برعاية أميرية سامية.

وذكرت أن المنتدى يعكس جدية الحكومة الكويتية في دعم وتعزيز منظومة الاقتصاد المعرفي المحلي عبر زيادة الوعي المؤسسي والمجتمعي واشراك القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ وإدارة الأنشطة والمشروعات القائمة على المعرفة لاسيما أن خطة التنمية تهدف إلى تمكين هذا القطاع من قيادة التنمية بالشراكة مع القطاع العام.

وأفادت بأن تمكين القطاع الخاص يتم من خلال هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو عبر التخصيص لبعض قطاعات الدولة من خلال المجلس الاعلى للتخصيص أو عن طريق هيئة تشجيع الاستثمار المباشر فضلا عن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ولفتت إلى أنه "إذا ما طبقت هذه الخطة بالشكل السليم ستكون دولة الكويت قد سارت في الاتجاه الصحيح لتحقيق الرؤية الأميرية السامية الرامية إلى تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري عالمي في ظوء بيئة مشجعة وجاذبة للاستثمار يكون القطاع الخاص قائدا للتنمية فيها".

وقالت الصبيح إن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية عملت على تحويل توصيات المنتدى الأول إلى واقع ملموس من خلال إنشاء كرسي الكويت للمعرفة الذي يتضمن عدة مشروعات هي البعثات الدراسية في الدراسات العليا بمجال الاقتصاد المعرفي.

وأوضحت أن تلك المشروعات تهدف إلى تمكين الكوادر الوطنية من أسباب العلم المتقدم والنهضة التنموية التي تعزز إحدى ركائز خطة التنمية وهي رأس المال البشري الإبداعي.

وأشارت إلى أن (أمانة التخطيط) عملت على إنشاء محرك البحث العلمي في مجال الاقتصاد المعرفي والعلوم المتصلة بما يفتح آفاق العلم والمعرفة أمام الباحثين والطلاب والمهتمين في الاطلاع على الدراسات العالمية والإلمام بآخر الأبحاث العلمية.

وبينت أن المركز الوطني للاقتصاد المعرفي أجرى دراسة ميدانية شملت 24 جهة في القطاعين العام والخاص بغية استشراف حاجة أسواق العمل من الوظائف المعرفية خلال الخمس السنوات المقبلة.

وذكرت أن الأمانة العامة للتخطيط والتنمية دفعت بإنشاء لجنة تضم الجهات ذات العلاقة للعمل على إدخال مادة إدارة المعرفة لمرحلتي الصف ال11 وال12 بهدف الارتقاء بمخرجات التعليم التي تمثل اللبنة الأولى ضمن مفهوم الاقتصاد المعرفي.

وحول مجال الأعمال والريادة قالت الصبيح إن (أمانة التخطيط) كرست جهودها في إطلاق المعرض الوطني (كويت إكسبو 2018) الذي انطلق أمس ويستمر خمسة أيام.

وقالت إن (كويت–اكسبو 2018) المقام بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة يهدف إلى فتح الفرص الاستثمارية أمام الشباب الكويتي عبر توطين الأفكار الريادية والصناعات والخدمات المتطورة من قبل الشركات الأجنبية المشاركة.

ويتضمن منتدى الاقتصاد المعرفي ست ورش عمل تناقش خلالها البيانات الضخمة وأهميتها للحكومات وسبل توطين تقنية البيانات الضخمة في الحكومة.